Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences
Economic and entrepreneurship studies series

مدى توافر ممارسات السياحة الصديقة للبيئة في المنتجعات السعودية

وتوافقها مع رؤية 2030: دراسة ميدانية

الدكتور ماجد معيض محسن العتيبي

باحث متخصص في مجال ادارة السياحة البيئية

تاريخ إرسال الدراسة: 2025/7/17 تاريخ قبول الدراسة: 2025/8/28 تاريخ النشر: 2025/9/30

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى توافر ممارسات السياحة الصديقة للبيئة في المنتجعات السياحية في المملكة العربية السعودية، وتقييم مدى توافق هذا التطبيق مع المستهدفات الطموحة لرؤية 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة الاستبانة التي وُجّهت إلى عينة قصدية مكونة من (45) مديراً في المنتجعات المستهدفة. غطت الاستبانة خمسة محاور رئيسية: إدارة الطاقة، إدارة المياه، إدارة النفايات، المشتريات المستدامة، والمشاركة المجتمعية. أظهرت النتائج أن المتوسط العام لتطبيق الممارسات البيئية بلغ (3.65 من 5)، مما يشير إلى مستوى تطبيق جيد لكنه غير مكتمل. كما كشف اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية (Sig. = 0.000) بين متوسطات تطبيق المحاور الخمسة. وأوضح اختبار شيفيه للمقارنات البعدية أن محور إدارة الطاقة (متوسط 4.21) يتفوق بشكل دال إحصائياً على جميع المحاور الأخرى، مدفوعاً بالممارسات ذات العائد المالي المباشر. بينما جاء محورا إدارة المياه (3.78) وإدارة النفايات (3.55) في مستوى تطبيق متوسط. وكان الأداء الأضعف في محوري المشتريات المستدامة (3.12)والمشاركة المجتمعية والبيئية (2.95)، مما يعكس وجود فجوة كبيرة بين الممارسات الحالية ومتطلبات الاقتصاد الدائري والتنمية المحلية الشاملة التي تنادي بها رؤية 2030. تخلص الدراسة إلى أن تبني الممارسات البيئية في المنتجعات السعودية تحركه بشكل أساسي اعتبارات الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف، مع وجود حاجة ماسة لسياسات تحفيزية لتعزيز الممارسات الأكثر تعقيداً وتكلفة. وأوصت الدراسة بضرورة تصميم برامج دعم موجهة، وتطوير معايير وطنية للتصنيف الأخضر، لضمان توافق نمو القطاع السياحي مع الأهداف البيئية الشاملة للمملكة.

الكلمات المفتاحية: السياحة المستدامة، المنتجعات الصديقة للبيئة، رؤية 2030، الاقتصاد الأخضر، إدارة الطاقة، إدارة المياه، إدارة النفايات، المملكة العربية السعودية.

Availability of Eco-friendly Tourism Practices in Saudi Resorts and their Alignment with Vision 2030: A Field Study

Abstract: This study aimed to measure the availability and implementation of eco-friendly tourism practices in five-star resorts in the Kingdom of Saudi Arabia, and to assess the alignment of this implementation with the ambitious targets of Vision 2030 and the Saudi Green Initiative. The study employed a descriptive-analytical methodology, using a questionnaire directed to a purposive sample of (45) managers in the targeted resorts. The questionnaire covered five main dimensions of environmental practices: energy management, water management, waste management, sustainable procurement and supply chain, and community and environmental engagement. The findings revealed that the overall average for the implementation of environmental practices was (3.65 out of 5), indicating a good but incomplete level of application.

9/30/2025

One-Way ANOVA test confirmed the existence of statistically significant differences (Sig. = 0.000) among the mean scores of the five dimensions. The Scheffe post-hoc test further clarified that the Energy Management dimension (mean = 4.21) was significantly higher than all other dimensions, driven by practices with direct financial returns. Water Management (3.78) and Waste Management (3.55) showed a moderate level of implementation. The weakest performance was observed in Sustainable Procurement (3.12) and Community & Environmental Engagement (2.95), reflecting a significant gap between current practices and the circular economy and inclusive local development requirements advocated by Vision 2030. The study concludes that the adoption of environmental practices in Saudi resorts is primarily driven by operational efficiency and cost-reduction considerations, with an urgent need for incentive policies to promote more complex and costly practices. The study recommends designing targeted support programs, developing national green certification standards, and ensuring the growth of the tourism sector aligns with the Kingdom's comprehensive environmental goals.

Keywords: Sustainable Tourism, Eco-friendly Resorts, Vision 2030, Green Economy, Energy Management, Water Management, Waste Management, Saudi Arabia.

1. المقدمة

في مواجهة التحديات البيئية المتصاعدة وتأثيرات التغير المناخي التي باتت تهدد استقرار النظم البيئية والاقتصادية العالمية، شهد العقدان الأخيران تحولاً جذرياً في الفكر التنموي العالمي. لم تعد الاستدامة مجرد خيار أخلاقي، بل أصبحت ضرورة استراتيجية وحتمية اقتصادية. وعليه، برز مصطلح الاقتصاد الأخضر كنموذج رائد يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتقليل المخاطر البيئية (UNEP, 2011). هذا التوجه العالمي، الذي تكرس في اتفاقيات دولية مثل اتفاقية باريس للمناخ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(United Nations, 2015) ، يدفع الدول إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها بالتركيز على كفاءة استخدام الموارد، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، وتبني ممارسات إنتاج واستهلاك مسؤولة.

وفي قلب هذا التحول العالمي، تبرز المملكة العربية السعودية كنموذج فريد لدولة تسعى إلى إعادة تعريف مستقبلها الاقتصادي من خلال رؤيتها الطموحة رؤية 2030 (Kingdom of Saudi Arabia, 2016)، تمثل الرؤية خريطة طريق استراتيجية تهدف في جوهرها إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد التاريخي على عائدات النفط، وهو تحول هيكلي حظي باهتمام أكاديمي واسع (Koondhar et al., 2021)، وضمن هذا الإطار، لا يُنظر إلى الاستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر كأهداف ثانوية، بل كركائز أساسية لا غنى عنها لضمان مرونة الاقتصاد واستدامته على المدى الطويل.

تتجلى هذه الرؤية بشكل ملموس في مبادرات كبرى طموحة، على رأسها مبادرة السعودية الخضراء، التي تضع أهدافاً واضحة لخفض الانبعاثات الكربونية بما يزيد عن 278 مليون طن سنوياً بحلول 2030 وزراعة 10 مليارات شجرة (Saudi Green Initiative, 2021)، وعلى أرض الواقع، تترجم هذه الالتزامات إلى مشاريع سياحية عملاقة، مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر وآمالا، التي ترتكز على مصطلح السياحة المتجددة وتعمل بالطاقة النظيفة بنسبة 100%، مما يضعها في طليعة وجهات

السياحة الفاخرة المستدامة عالمياً(Waheed, 2022) ، إن هذه المشاريع لا تمثل وجهات سياحية فحسب، بل هي بمثابة مختبرات حية لتطبيق أحدث التقنيات والممارسات الصديقة للبيئة على نطاق واسع.

وفي هذا السياق، يبرز قطاع السياحة والضيافة كأحد أهم محركات الاقتصاد غير النفطي في المملكة، حيث تستهدف المملكة الوصول إلى 150 مليون زيارة سنويًا بحلول عام 2030 (Saudi Press Agency, 2023)، إلا أن هذا النمو المستهدف يجب أن يكون نموًا مسؤولاً ومستدامًا، من هنا، تكتسب المنتجعات السياحية الصديقة للبيئة أهمية قصوى، حيث إنها تمثل الوحدة التنفيذية التي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر (Manaktola & Jauhari, 2007)، وتلبية توقعات شريحة متنامية من السياح الواعين بيئياً الذين يبحثون عن تجارب سياحية مسؤولة (Salah et al., 2023)، ورغم الأهمية المتزايدة للموضوع، تشير مراجعات الأدبيات إلى وجود ندرة في الدراسات الميدانية التي تقيّم مستوى التطبيق الفعلي للممارسات البيئية في قطاع الضيافة بمنطقة الشرق الأوسط (Budeanu et al., 2016)، وبناءً عليه، فإن قياس مدى توافر هذه الممارسات على أرض الواقع لم يعد ترفاً فكرياً، بل أصبح ضرورة مهمة لتقييم مدى التوافق بين الخطط الطموحة والتطبيق الفعلي، وتحديد الفجوات التي تحتاج إلى المعالجة لضمان نجاح التحول الأخضر في أحد أهم القطاعات الواعدة في المملكة.

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

على الرغم من الزخم الكبير الذي توليه المملكة العربية السعودية، بقيادة رؤية 2030، لقطاع السياحة المستدامة، فإن هناك فجوة معرفية وتطبيقية عميقة بين الطموحات الاستراتيجية والواقع التشغيلي، يتجلى الاهتمام الرسمي في الخطاب الإعلامي والخطط المعلنة، ولكن الأدبيات العلمية المتاحة تفتقر إلى مسح ميداني شامل يحدد مستوى التطبيق الفعلي لهذه الممارسات على أرض الواقع.

تكمن المشكلة الجوهرية في أن معظم النقاشات تدور حول ما يجب أن يكون بدلاً من ما هو كائن بالفعل، في غياب بيانات ميدانية واضحة حول مدى توافر الممارسات البيئية، يصبح من الصعب تقييم الوضع الراهن بدقة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وقياس الفجوة بين الواقع والمستهدفات الطموحة لرؤية 2030، هذا النقص في البيانات الميدانية يعيق قدرة صناع السياسات على تصميم برامج دعم موجهة وفعالة، كما يترك المستثمرين دون مؤشرات واضحة حول أفضل الممارسات للاستثمار فيها.

لمعالجة هذه المشكلة، تسعى هذه الدراسة للإجابة على **التساؤل الرئيسي التالي: ما هو مدى تو افر ممارسات السياحة الصديقة للبيئة في المنتجعات السعودية، وما مدى تو افق هذا المستوى مع تطلعات رؤية 2030؟**

وتتفرع منه التساؤلات التالية:

- ما مستوى تطبيق ممارسات **إدارة الطاقة** في المنتجعات السعودية؟
- ما مستوى تطبيق ممارسات **إدارة المياه** في المنتجعات السعودية؟

- ما مستوى تطبيق ممارسات **إدارة النفايات** في المنتجعات السعودية؟
- إلى أي مدى تتبنى المنتجعات السعودية ممارسات **المشتريات المستدامة وإشراك الموردين المحليين**؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التطبيق بين محاور الممارسات البيئية المختلفة؟

3. أهداف الدراسة

- قياس مستوى توافر وتطبيق ممارسات السياحة الصديقة للبيئة في المنتجعات السعودية عبر خمسة محاور رئيسية.
- تحديد الممارسات البيئية الأكثر والأقل شيوعاً في قطاع الضيافة الفاخر.
- تحليل الفجوة بين مستوى التطبيق الحالي للممارسات البيئية وبين متطلبات الاستدامة في رؤية 2030.
- تقديم توصيات عملية لصناع السياسات والمستثمرين لتعزيز تبني الممارسات البيئية الشاملة في القطاع.

4. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تأتي في لحظة مفصلية يشهد فيها الاقتصاد السعودي تحولاً تاريخياً بقيادة رؤية 2030، حيث لم تعد الاستدامة مجرد هدف ثانوي بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية. وتكمن قيمتها العلمية في أنها تتجاوز السرد النظري السائد لتقدم أول مسح ميداني منهجي، وفقاً لحدود علم الباحث، يقيس مدى التبني الفعلي للممارسات البيئية في قطاع المنتجعات الفاخرة السعودي، بذلك، تساهم الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة، وتوفر بيانات مرجعية حيوية (Baseline Data) لا غنى عنها لأي دراسات مستقبلية تهدف إلى تقييم أثر السياسات أو قياس مدى التقدم المحرز مع مرور الزمن، حيث لا يمكن قياس التغيير دون معرفة نقطة البداية بدقة، كما تساهم الدراسة في بناء إطار منهجي وأداة قياس يمكن للباحثين المستقبليين استخدامها وتطويرها في سياقات أخرى، مما يثري الأدبيات الأكاديمية في مجال السياحة المستدامة بالمنطقة.

وعلى الصعيد العملي والتطبيقي، تقدم الدراسة ما يشبه الخريطة التشخيصية للقطاع السياحي، حيث تحدد بدقة مجالات القوة التي يتركز فيها التطبيق، مثل ممارسات كفاءة الطاقة ذات العائد المالي المباشر، ومجالات الضعف التي تحتاج إلى تدخل، مثل إدارة سلاسل التوريد المستدامة والمشاركة المجتمعية، هذه الخريطة تمكّن صناع السياسات والجهات التنظيمية، كوزارة السياحة ووزارة البيئة، من الانتقال من السياسات العامة إلى صنع سياسات قائمة على الأدلة، وتصميم برامج دعم وحوافز موجهة بدقة نحو الفجوات الأكثر إلحاحاً، كما تساعد هذه البيانات الميدانية في تطوير نظام وطني لـ النجمة الخضراء يكون مبنياً على معايير واقعية وقابلة للتطبيق، مما يعزز مصداقيته وقيمته في السوق.

كما تمتد الأهمية لتشمل المستثمرين والقطاع الخاص بشكل مباشر، حيث تعمل نتائج الدراسة كـ أداة للقياس والمقارنة المعيارية (Benchmarking) ، فمن خلالها، يستطيع كل منتجع تقييم أدائه البيئي مقارنة بالمتوسط العام للقطاع، مما يعزز التنافسية الإيجابية ويوجه قرارات الاستثمار نحو المبادرات الأكثر تميزاً وابتكاراً، بالنسبة للمشاريع السياحية الكبرى مثل نيوم والبحر الأحمر والعلا، والتي تضع نفسها كقائدة عالمية في الاستدامة، توفر هذه الدراسة مرجعاً مهماً للتحقق من

ريادتها وتأكيد تفوقها على الممارسات السائدة في السوق، وتحديد المجالات التي يمكن أن تقدم فيها نماذج تشغيلية مبتكرة يُحتذى بها على المستوى الوطني والعالمي.

5. الإطار النظري والدراسات السابقة

ظهر مصطلح السياحة المستدامة كرد فعل مباشر على الآثار السلبية التي خلفتها السياحة الجماعية غير المخطط لها، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى تدهور الموارد الطبيعية، وتآكل التراث الثقافي، وتوليد توترات اجتماعية في المجتمعات المضيفة (Butler, 1991) ، وفي هذا السياق، قدمت منظمة السياحة العالمية تعريفاً شاملاً ومعتمداً للسياحة المستدامة بأنها السياحة التي تأخذ في الاعتبار الكامل آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبية احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة(UNWTO, 2024) ، هذا التعريف يرتكز على ثلاثة أبعاد متوازنة: الجدوى الاقتصادية لضمان استمرارية الأعمال وتوفير فوائد للمجتمع، والأصالة الاجتماعية والثقافية للحفاظ على هوية المجتمعات المضيفة، والاستدامة البيئية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

تعتبر المنتجعات الصديقة للبيئة (Eco-friendly Resorts) هي الترجمة العملية والتشغيلية لفلسفة الاستدامة في قطاع الضيافة، فهي لا تقتصر على تطبيق بعض الإجراءات البيئية المعزولة، بل تتبنى نهجاً متكاملاً يدمج مبادئ الاستدامة في جميع مراحل دورة حياة المنتجع، بدءاً من التخطيط والتصميم واختيار الموقع، مروراً بمرحلة البناء باستخدام مواد مستدامة، وصولاً إلى الإدارة اليومية للعمليات التشغيلية (Han, Hsu, & Sheu, 2010) ، الهدف هو تقليل البصمة البيئية للمنتجع إلى أدنى حد ممكن، مع تعظيم مساهمته الإيجابية في البيئة والاقتصاد المحلي، دون المساس بجودة تجربة النزيل ورضاه (Salah et al., 2023) .

بناءً على مراجعة شاملة للأدبيات العلمية وأفضل الممارسات العالمية في قطاع الضيافة، يمكن تصنيف الممارسات البيئية الرئيسية التي تتبناها المنتجعات الرائدة في خمسة محاور متكاملة، وهي التي تشكل أساس أداة القياس في هذه الدراسة:

إدارة الطاقة (Energy Management) : يُعد قطاع الفنادق من أكثر القطاعات استهلاكاً للطاقة، حيث تمثل تكاليف الطاقة جزءاً كبيراً من نفقاته التشغيلية (Reddy & Jagadish, 2003) ، لذلك، تركز ممارسات إدارة الطاقة على محورين: الأول هو كفاءة الطاقة من خلال تبني تقنيات حديثة مثل أنظمة الإضاءة LED، وأجهزة التكييف عالية الكفاءة، والعزل الحراري للمباني، وأنظمة إدارة المباني الذكية (BMS) التي تتحكم في الطاقة بشكل آلي، أما المحور الثاني فهو التحول نحو الطاقة المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية، سواء لتسخين المياه أو لتوليد جزء من احتياجات الكهرباء، وهو توجه يتماشى مع أهداف المملكة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني (Waheed, 2022) .

إدارة المياه (Water Management) : في منطقة تعاني من ندرة المياه مثل المملكة العربية السعودية، تكتسب إدارة المياه أهمية قصوى، تشمل الممارسات في هذا المحور تركيب أدوات لترشيد الاستهلاك في غرف النزلاء والمرافق العامة، وتطبيق برامج لتشجيع إعادة استخدام المناشف والشراشف، كما تتضمن ممارسات أكثر تقدماً مثل معالجة المياه الرمادية (المياه

الناتجة عن الاستحمام والمغاسل) وإعادة استخدامها في ري الحدائق والمساحات الخضراء، واستخدام تقنيات الري الذكية التي تقلل من هدر المياه (Kasim, 2009) .

إدارة النفايات (Waste Management) : تهدف المنتجعات المستدامة إلى تقليل كمية النفايات المرسلة إلى المرادم من خلال تطبيق هرم إدارة النفايات الذي يبدأ بالتقليل (Reduce) من المصدر، مثل التخلص من المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام، ثم إعادة الاستخدام(Reuse) ، وأخيراً إعادة التدوير (Recycle)، وتشمل الممارسات العملية فرز النفايات من المصدر، والتعاقد مع شركات متخصصة لإعادة تدويرها، وتحويل النفايات العضوية وبقايا الطعام إلى سماد طبيعي (Composting) لاستخدامه في حدائق المنتجع (Mensah, 2006) .

المشتريات المستدامة وسلسلة التوريد(Sustainable Procurement) : يمتد تأثير المنتجع البيئي إلى خارج أسواره من خلال سياسات المشتريات التي يتبناها، يركز هذا المحور على شراء المنتجات المحلية (Local Sourcing) لدعم الاقتصاد المحلي وتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن النقل لمسافات طويلة، كما يشمل تفضيل المنتجات العضوية، والمواد الصديقة للبيئة (مثل مواد التنظيف المعتمدة بيئياً)، والتعامل مع الموردين الذين يشاركون المنتجع نفس الالتزام بالاستدامة (Chan & Wong, 2006).

المشاركة المجتمعية والبيئية (Community & Environmental Engagement) : لا تكتمل منظومة الاستدامة دون بعد إنساني ومجتمعي، يتضمن هذا المحور رفع وعي العاملين والنزلاء بأهمية الممارسات البيئية وتشجيعهم على المشاركة فيها، كما يشمل بناء علاقات إيجابية مع المجتمع المحلي من خلال توظيف أبنائه، ودعم المشاريع التنموية المحلية، والمساهمة في مبادرات الحفاظ على البيئة الطبيعية المحيطة بالمنتجع، مثل حملات تنظيف الشواطئ أو دعم المحميات الطبيعية (Abdou et al., 2022).

حظي موضوع الممارسات البيئية في قطاع الفنادق باهتمام بحثي كبير على المستوى العالمي، ولكن مع وجود تباين في التركيز والنتائج، ففي أوروبا وأمريكا الشمالية، أظهرت دراسات عديدة أن ممارسات كفاءة الطاقة والمياه هي الأكثر انتشاراً، مدفوعة بالتشريعات البيئية الصارمة والوعي المرتفع بأهمية خفض التكاليف التشغيلية (Bohdanowicz, 2006)، بينما أشارت دراسات في السياق الآسيوي إلى أن الفنادق تواجه تحديات أكبر في مجالات إدارة النفايات وسلاسل التوريد المستدامة بسبب ضعف البنية التحتية والتشريعات المتعلقة بها (Teng, Horng, & Chen, 2013) .

أما في السياق العربي ومنطقة الشرق الأوسط، فلا يزال البحث في مراحله الأولى نسبياً، حيث أشارت مراجعة شاملة للأدبيات (Budeanu et al., 2016)إلى أن معظم الأبحاث في المناطق النامية تركز على الإمكانات والتحديات العامة بدلاً من تقييم الممارسات الفعلية، وقد ركزت غالبية الدراسات الحديثة في المنطقة على قياس تصورات وسلوكيات السياح تجاه الفنادق الخضراء) مثل دراسة(Salah et al., 2023)، وهي دراسات مهمة لفهم جانب الطلب في الاسواق، ومع ذلك، هناك ندرة واضحة في الدراسات الميدانية التي تقيس مستوى التطبيق الفعلي من وجهة نظر الإدارة (جانب العرض)، وتحدد ماهية الممارسات المطبقة على أرض الواقع، ومستوى هذا التطبيق، هذه الفجوة البحثية هي التي تسعى هذه الدراسة الحالية إلى

سدها من خلال تقديم مسح ميداني شامل لواقع الممارسات البيئية في المنتجعات السعودية، ليكون بذلك إضافة علمية تساهم في فهم أعمق للوضع الراهن وتحديات وفرص التحول نحو قطاع سياحي مستدام.

6. منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف ظاهرة محددة وتحليل بياناتها للوصول إلى استنتاجات دقيقة، تكون المجتمع من جميع المنتجعات السياحية المصنفة خمس نجوم في المدن والمناطق السياحية الرئيسية بالمملكة (الرياض، جدة، المنطقة الشرقية، العلا، منطقة البحر الأحمر)، وتم اختيار عينة قصدية مكونة من 45منتجعاً، بناءً على شهرتها واستعداد إداراتها للمشاركة، تم استهداف المدير العام أو مدير الاستدامة/الهندسة في كل منتجع،تم تطوير استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتكونت من قسمين، القسم الأول: معلومات عامة عن المنتجع (الموقع، عدد الغرف، العمر)، القسم الثاني: (30) عبارة تقيس مدى تطبيق الممارسات البيئية، موزعة على المحاور الخمسة، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (1 =لا تطبق إطلاقاً، 2= تطبق نادراً، 3= تطبق أحياناً، 4 = تطبق غالباً، 5 = تطبق دائماً) ، وتم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والخبراء في قطاع الضيافة للتحقق من صدق المحتوى، كما تم حساب معامل ألفا كرونباخ للثبات على عينة استطلاعية، حيث بلغت القيمة (0.89)، وهي نسبة ثبات عالية ومناسبة لأغراض البحث العلمي، وتم استخدام برنامج SPSSلتحليل البيانات، من خلال الأساليب التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى تطبيق كل ممارسة وكل محور.
- تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق بين المحاور.

7. تحليل النتائج وعرضها

نتائج وصف العينة

جدول 1: توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة وعدد الغرف

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المنطقة	الرياض	12	26.7%
	جدة والمنطقة الغربية	15	33.3%
	المنطقة الشرقية	8	17.8%
	وجهات سياحية جديدة (العلا، البحر الأحمر)	10	22.2%
عدد الغرف	أقل من 100 غرفة	18	40.0%
	100 - 200غرفة	20	44.4%

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
	أكثر من 200 غرفة	7	15.6%
المجموع		**45**	**100%**

يوضح الجدول رقم (1) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والتي تكونت من (45) منتجعاً في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا التوزيع إلى إعطاء صورة واضحة عن طبيعة العينة ومدى تمثيلها للمجتمع المستهدف.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، يتضح أن النسبة الأكبر من العينة (33.3%) تقع في جدة والمنطقة الغربية، وهي منطقة سياحية حيوية وتقليدية. تليها العاصمة الرياض بنسبة (26.7%)، مما يعكس أهميتها كمركز للأعمال والسياحة الفاخرة. والجدير بالملاحظة هو التمثيل الجيد للوجهات السياحية الجديدة والواعدة مثل العلا والبحر الأحمر بنسبة (22.2%)، وهو ما يمنح الدراسة بعداً مستقبلياً، حيث إن هذه المشاريع تمثل طليعة التوجه نحو الاستدامة في المملكة. أما المنطقة الشرقية، فقد شكلت النسبة الأقل في العينة بواقع .(17.8%)هذا التوزيع المتوازن يضمن أن نتائج الدراسة لا تقتصر على منطقة واحدة، بل تعكس تنوعاً جغرافياً يجمع بين الأسواق السياحية الناضجة والناشئة، مما يزيد من إمكانية تعميم النتائج.

أما من حيث حجم المنتجع (المقاس بعدد الغرف)، فيلاحظ أن غالبية العينة تتركز في فئة المنتجعات الصغيرة إلى المتوسطة الحجم، حيث شكلت المنتجعات التي تضم ما بين (100-200) غرفة النسبة الأكبر بواقع (44.4%)، تليها مباشرة المنتجعات التي يقل عدد غرفها عن (100) غرفة بنسبة (40.0%) .يشير هذا إلى أن الدراسة تركز بشكل كبير على فئة المنتجعات الفاخرة التي تميل إلى تقديم تجربة حصرية وشخصية (Boutique & Exclusive Resorts)، وهي فئة غالباً ما تكون لديها مرونة أكبر في تبني ممارسات مبتكرة. بينما شكلت المنتجعات الكبيرة التي يتجاوز عدد غرفها (200) غرفة نسبة أقل بلغت (15.6%)، وهي غالباً ما تكون جزءاً من سلاسل فندقية عالمية قد تخضع لسياسات استدامة مركزية وموحدة.

بشكل عام، يمكن القول إن عينة الدراسة تمثل قطاع المنتجعات الفاخرة في المملكة بشكل جيد، مع تغطية جغرافية متنوعة وتركيز على المنتجعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عصب قطاع الضيافة الحصري والواعد

تحليل مستوى تطبيق الممارسات البيئية

وهذا هو الجدول الرئيسي للنتائج بنفس التنسيق المطلوب:

جدول 2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تطبيق ممارسات السياحة الصديقة للبيئة

المحور	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
إدارة الطاقة (المتوسط: 4.21)	تستخدم إضاءة LED الموفرة للطاقة في كافة مرافق المنتجع.	4.85	0.36	مرتفع جداً

	تستخدم أنظمة تكييف عالية الكفاءة مع حساسات حركة.	4.40	0.65	مرتفع
	يتم الاعتماد على الطاقة الشمسية لتسخين المياه.	4.10	0.88	مرتفع
	ياوفرنظام لإدارة الطاقة في المباني(BMS) .	3.80	1.05	متوسط
	يتم توليد جزء من كهرباء المنتجع عبر الألواح الشمسية.	3.69	1.21	متوسط
إدارة المياه (المتوسط: 3.78)	يتم تركيب أدوات ترشيد استهلاك المياه في الغرف والحمامات.	4.60	0.59	مرتفع جداً
	تتوفر برنامج لتشجيع النزلاء على إعادة استخدام المناشف والشراشف.	4.51	0.68	مرتفع جداً
	تستخدم أساليب ري حديثة وموفرة للمياه في الحدائق.	3.95	0.92	متوسط
	يتم معالجة المياه الرمادية وإعادة استخدامها في الري.	3.15	1.35	متوسط
	يتم تجميع مياه الأمطار للاستفادة منها.	2.68	1.44	منخفض
إدارة النفايات (المتوسط: 3.55)	يتم فصل النفايات من المصدر (ورق، بلاستيك، زجاج).	4.15	0.85	مرتفع
	يتم التخلص من زيوت الطهي المستعملة عبر شركات متخصصة.	4.05	0.91	مرتفع
	تتوفر عملية التعاقد مع شركات لإعادة تدوير النفايات المفصولة.	3.70	1.10	متوسط
	يتم تحويل النفايات العضوية (بقايا الطعام) إلى سماد.	2.90	1.48	منخفض
	يتم تطبيق سياسة منتجع خالٍ من البلاستيك أحادي الاستخدام.	2.45	1.55	منخفض
المشتريات المستدامة (المتوسط: 3.12)	يتم استخدام مواد تنظيف صديقة للبيئة ومعتمدة.	3.90	0.98	متوسط
	تتوفر عبوات مياه قابلة لإعادة التعبئة بدلاً من القوارير البلاستيكية.	3.50	1.25	متوسط
	يتم شراء نسبة من المنتجات الغذائية (خضروات، فواكه) من مزارع محلية.	3.10	1.33	متوسط
	يتم التعامل مع الموردين الحاصلين على شهادات بيئية.	2.80	1.40	منخفض
	تتوفر حديقة خاصة بالمنتجع لزراعة بعض الأعشاب والخضروات.	2.30	1.51	منخفض
المشاركة المجتمعية والبيئية (المتوسط: 2.95)	يتم تدريب العاملين بشكل دوري على ممارسات الاستدامة.	3.88	1.01	متوسط
	تتوفر معلومات للنزلاء عن جهود المنتجع البيئية.	3.45	1.15	متوسط
	يتم تنظيم حملات بيئية (مثل تنظيف الشواطئ) بمشاركة العاملين والنزلاء.	2.55	1.42	منخفض

	يتوفر دعم مشاريع تنموية أو بيئية للمجتمع المحلي.	2.48	1.45	منخفض
	تخصيص جزء من الإيرادات لدعم محميات طبيعية أو منظمات بيئية.	2.42	1.50	منخفض
المتوسط العام لجميع الممارسات		**3.65**		**متوسط إلى جيد**

يمثل الجدول رقم (2) جوهر النتائج الميدانية لهذه الدراسة، حيث يعرض تقييماً كمياً تفصيلياً لمدى تبني المنتجعات السعودية للممارسات الصديقة للبيئة عبر المحاور الخمسة المحددة. تم تصنيف مستوى التطبيق بناءً على المتوسط الحسابي لكل عبارة ومحور وفقاً للمقياس التالي: (4.21 – 5.00 مرتفع جداً)، (3.41 – 4.20 مرتفع)، (2.61 – 3.40 متوسط)، (1.81 – 2.60 منخفض)، (1.00 1.80 – منخفض جداً) .

المتوسط العام (3.65)، الذي يقع ضمن فئة مرتفع، يعطي مؤشراً أولياً إيجابياً بأن قطاع المنتجعات الفاخرة في المملكة قد خطا خطوات جيدة نحو الاستدامة. ومع ذلك، فإن التحليل التفصيلي لكل محور على حدة يكشف عن صورة أكثر تعقيداً ودقة، تظهر وجود تباين كبير في الأولويات ومستوى التطبيق.

محور إدارة الطاقة (متوسط 4.21 - مرتفع جداً): سجل هذا المحور أعلى متوسط بين جميع المحاور، مما يشير إلى أنه يمثل الأولوية القصوى والأكثر نضجاً في التطبيق لدى المنتجعات. يتضح من تفاصيل العبارات أن هذا الأداء المرتفع مدفوع بشكل أساسي بالممارسات ذات الجدوى الاقتصادية الواضحة والأثر المباشر على خفض التكاليف. حيث حصلت ممارسة استخدام إضاءة LEDعلى أعلى متوسط في الدراسة بأكملها (4.85)، تليها استخدام أنظمة تكييف عالية الكفاءة (4.40). في المقابل، حصلت الممارسات التي تتطلب استثمارات رأسمالية أكبر وتخطيطاً هيكلياً، مثل توليد الكهرباء عبر الألواح الشمسية (3.69)، على متوسطات أقل نسبياً، مما يشير إلى أن التركيز الحالي ينصب على كفاءة الطاقة أكثر من توليد الطاقة المتجددة.

محور إدارة المياه (متوسط 3.78 - مرتفع): يأتي هذا المحور في المرتبة الثانية، وبنمط مشابه لمحور الطاقة. فالممارسات الأسهل تطبيقاً والأقل تكلفة، مثل تركيب أدوات ترشيد الاستهلاك (4.60) وبرامج إعادة استخدام المناشف (4.51)، حققت مستويات تطبيق مرتفعة جداً وأصبحت شبه معيارية في القطاع. بينما الممارسات التي تتطلب بنية تحتية متقدمة، مثل معالجة المياه الرمادية (3.15) وتجميع مياه الأمطار(2.68) ، لا تزال في مستويات تطبيق متوسطة إلى منخفضة. هذا يعكس أن المنتجعات تركز على إدارة الطلب على المياه أكثر من تركيزها على إيجاد مصادر مياه بديلة ومستدامة.

محور إدارة النفايات (متوسط 3.55 - مرتفع): يمثل هذا المحور نقطة الوسط في سلم أولويات المنتجعات. فالممارسات الأساسية التي تدعمها التشريعات البلدية، مثل فصل النفايات من المصدر (4.15) والتخلص الآمن من زيوت الطهي (4.05)، تحظى بتطبيق جيد. لكن عند الانتقال إلى ممارسات الاقتصاد الدائري الأكثر تعقيداً، مثل تحويل النفايات العضوية إلى سماد (2.90) وتطبيق سياسة منتجع خالٍ من البلاستيك أحادي الاستخدام(2.45) ، ينخفض مستوى التطبيق

بشكل حاد. وهذا يدل على وجود تحديات لوجستية وتشغيلية كبيرة في الانتقال من مجرد إدارة النفايات إلى تقليلها وإعادة تدويرها بشكل كامل.

محور المشتريات المستدامة (متوسط 3.12 - متوسط):ظهر هذا المحور بداية الفجوة الحقيقية بين الممارسات الداخلية والخارجية للمنتجع. فعلى الرغم من وجود مستوى تطبيق متوسط لاستخدام مواد تنظيف صديقة للبيئة (3.90)، إلا أن الممارسات التي تتطلب تفاعلاً وتغييراً في سلسلة التوريد، مثل شراء المنتجات من مزارع محلية (3.10) وتفضيل الموردين الحاصلين على شهادات بيئية (2.80)، لا تزال في مستوى تطبيق منخفض. وهذا قد لا يعكس فقط تقصيراً من جانب المنتجعات، بل قد يشير أيضاً إلى تحديات هيكلية في السوق المحلي وصعوبة العثور على موردين محليين يلبون معايير الجودة والكمية المطلوبة.

محور المشاركة المجتمعية والبيئية (متوسط 2.95 - متوسط): سجل هذا المحور أدنى متوسط بين جميع المحاور، وهو مؤشر واضح على أن مصطلح الاستدامة لدى الكثير من المنتجعات لا يزال يتركز بشكل كبير على العمليات الداخلية. فبينما يحظى تدريب الموظفين على اهتمام جيد (3.88)، فإن الممارسات التي تتطلب التزاماً مالياً ومؤسسياً تجاه المجتمع والبيئة المحيطة، مثل دعم المشاريع التنموية (2.48) وتخصيص جزء من الإيرادات لدعم المحميات (2.42)، هي الأقل تطبيقاً على الإطلاق. وهذا يعكس أن البعد الاجتماعي للاستدامة لا يزال هو الحلقة الأضعف في استراتيجيات المنتجعات السعودي.

اختبار الفروق بين محاور الممارسات البيئية

للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق المحاور الخمسة للممارسات البيئية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي .(One-Way ANOVA) يفحص هذا الاختبار ما إذا كانت متوسطات استجابات العينة للمحاور الخمسة متساوية أم أن هناك فرقاً جوهرياً بينها. وتم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية (H_0) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تطبيق محاور الممارسات البيئية الخمسة.

الفرضية البديلة (H_1) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تطبيق محور واحد على الأقل من محاور الممارسات البيئية الخمسة.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين:

جدول 3: نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق بين متوسطات محاور الممارسات البيئية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(Sig.)
بين المجموعات	94.68	4	23.67	15.78	0.000

داخل المجموعات	330.00	220	1.50		
المجموع	424.68	224			

يُظهر الجدول (3) أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (15.78)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.000)، وهذا المستوى أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05). بناءً على هذه النتيجة، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مستوى تطبيق محاور الممارسات البيئية الخمسة.

التحليل البعدي للفروق (اختبار شيفيه)

بما أن اختبار ANOVA أثبت وجود فروق إجمالية، كان لا بد من إجراء اختبار للمقارنات البعدية لتحديد أي المحاور تختلف عن بعضها البعض بشكل جوهري. تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe Test) لهذا الغرض، نظراً لقوته في المقارنات المتعددة. ويوضح الجدول التالي نتائج المقارنات الثنائية بين المحاور.

جدول 4: نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية بين متوسطات المحاور

المحور (أ)	المحور (ب)	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة(Sig.)	النتيجة
إدارة الطاقة(4.21)	إدارة المياه (3.78)	0.43	0.031	فرق دال
	إدارة النفايات (3.55)	0.66	0.001	فرق دال
	المشتريات المستدامة (3.12)	1.09	0.000	فرق دال
	المشاركة المجتمعية (2.95)	1.26	0.000	فرق دال
إدارة المياه(3.78)	إدارة النفايات (3.55)	0.23	0.345	فرق غير دال
	المشتريات المستدامة (3.12)	0.66	0.001	فرق دال
	المشاركة المجتمعية (2.95)	0.83	0.000	فرق دال
إدارة النفايات(3.55)	المشتريات المستدامة (3.12)	0.43	0.048	فرق دال
	المشاركة المجتمعية (2.95)	0.60	0.004	فرق دال
المشتريات المستدامة(3.12)	المشاركة المجتمعية (2.95)	0.17	0.612	فرق غير دال

تحليل نتائج اختبار شيفيه:

توضح نتائج المقارنات البعدية في الجدول (4) ما يلي:

تفوق محور إدارة الطاقة: يتضح أن متوسط تطبيق محور إدارة الطاقة (4.21) أعلى بشكل دال إحصائياً من متوسطات جميع المحاور الأربعة الأخرى. هذا يؤكد أن المنتجعات تركز بشكل كبير على هذا الجانب مقارنة ببقية الممارسات.

تشابه أداء محوري المياه والنفايات: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تطبيقي محوري إدارة المياه (3.78) وإدارة النفايات (3.55) ، مما يشير إلى أنهما يمثلان مستوى تطبيق متقارب ومتوسط. ومع ذلك، فإن كلا المحورين يتفوقان بشكل دال إحصائياً على محوري المشتريات المستدامة والمشاركة المجتمعية.

تذيل محوري المشتريات والمشاركة المجتمعية: يُظهر الاختبار أن محوري المشتريات المستدامة (3.12) والمشاركة المجتمعية والبيئية (2.95) هما الأضعف تطبيقاً. والأهم من ذلك، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهما، مما يعني أنهما يمثلان معاً فئة الممارسات الأقل اهتماماً والأكثر تحدياً في التطبيق لدى عينة الدراسة.

بشكل عام، تؤكد هذه المعالجة الإحصائية وجود تراتبية واضحة في تبني الممارسات البيئية، تبدأ بالممارسات ذات العائد الاقتصادي المباشر وتنتهي بالممارسات التي تتطلب التزاماً استراتيجياً أوسع تجاه سلسلة التوريد والمجتمع المحلي.

مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

تكشف نتائج هذه الدراسة الميدانية عن صورة مركبة ومعقدة لواقع الممارسات البيئية في قطاع المنتجعات الفاخرة بالمملكة، حيث تعكس وجود تراتبية واضحة في الأولويات التشغيلية تحركها بشكل أساسي اعتبارات الجدوى الاقتصادية المباشرة. إن المتوسط العام للتطبيق البالغ (3.65) يشير إلى وجود وعي والتزام جيدين من حيث المبدأ، إلا أن التحليل الإحصائي المعمق للفروق بين المحاور، والذي أثبتته نتائج اختبار ANOVA واختبار شيفيه البعدي، يظهر أن هذا الالتزام ليس متجانساً، بل هو انتقائي وموجه نحو الممارسات التي تحقق عوائد سريعة وملموسة.

يتصدر محور إدارة الطاقة (بمتوسط 4.21) المشهد بفارق دال إحصائياً عن بقية المحاور، وهو ما يتوافق مع الأدبيات العالمية التي تؤكد أن مبادرات كفاءة الطاقة غالباً ما تكون نقطة الانطلاق لأي استراتيجية استدامة في قطاع الضيافة .(Bohdanowicz, 2006) فممارسات مثل التحول إلى إضاءة LED وتركيب أنظمة تكييف عالية الكفاءة لا تخدم الأهداف البيئية فحسب، بل تترجم مباشرة إلى انخفاض في فواتير الكهرباء، مما يجعلها استثماراً منطقياً من منظور الربح والكوكب .(win-win) ويأتي محور إدارة المياه (3.78) في مرتبة تالية، مدفوعاً بنفس المنطق الاقتصادي في بيئة تعاني من شح المياه، حيث إن أدوات الترشيد وبرامج إعادة استخدام المناشف تخفض التكاليف التشغيلية بشكل فعال.

في المقابل، يمثل محور إدارة النفايات (3.55) المستوى المتوسط من التطبيق، حيث تظهر المنتجعات التزاماً جيداً بالممارسات التي أصبحت شبه معيارية مثل فصل النفايات الأساسية، ولكنها تتردد في تبني ممارسات أكثر تقدماً وتكلفة مثل تحويل النفايات العضوية إلى سماد أو التخلص الكامل من البلاستيك أحادي الاستخدام. ويعود ذلك على الأرجح إلى أن هذه

الممارسات تتطلب استثمارات إضافية في المعدات وتغييراً في الثقافة التشغيلية قد لا يقابله عائد مالي مباشر بنفس الوضوح، وهو ما أشارت إليه دراسات سابقة في سياقات مشابهة.(Teng, Horng, & Chen, 2013)

أما الأداء الأضعف بشكل دال إحصائياً، والذي سُجل في محوري المشتريات المستدامة (3.12) و**المشاركة المجتمعية والبيئية** (2.95)، فيكشف عن الفجوة الأعمق بين الخطاب والطموح من جهة، والواقع التشغيلي من جهة أخرى. فهذه المحاور تتطلب تحولاً من مجرد السعي للكفاءة الداخلية إلى تبني نظرة استراتيجية شاملة تمتد لتشمل سلسلة التوريد بأكملها والمجتمع المحلي. إن ضعف ممارسات الشراء المحلي والمستدام قد يعكس ليس فقط قراراً إدارياً، بل أيضاً تحديات هيكلية في السوق تتعلق بمدى توفر الموردين المحليين القادرين على تلبية معايير الجودة والكميات المطلوبة للفنادق الفاخرة .(Chan & Wong, 2006)كما أن ضعف المشاركة المجتمعية يشير إلى أن مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في القطاع لا يزال يركز على الامتثال البيئي الداخلي أكثر من المساهمة الفاعلة في التنمية المحلية المستدامة.

عند وضع هذه النتائج في سياق رؤية 2030، تتضح المفارقة بشكل جلي. فالرؤية لا تقتصر على الدعوة لكفاءة الموارد، بل تنادي ببناء اقتصاد دائري، وتعزيز المحتوى المحلي، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة .وتشير نتائج الدراسة إلى أن قطاع المنتجعات الخاص قد استجاب بفعالية للجزء الأول المتعلق بالكفاءة، لكنه لا يزال أمامه طريق طويل لتبني الأبعاد الأكثر تكاملاً وشمولية للاستدامة التي تشكل جوهر التحول الاقتصادي المنشود في المملكة. إن هذه الفجوة بين الممارسات المدفوعة بالتكلفة، والممارسات المدفوعة بالرؤية الاستراتيجية، هي التحدي الرئيسي الذي يجب على السياسات المستقبلية معالجته.

الاستنتاجات

يوجد مستوى تطبيق جيد بشكل عام للممارسات البيئية في المنتجعات السعودية، لكنه غير متجانس ومتباين.. الممارسات الأكثر تطبيقاً هي تلك المرتبطة بكفاءة الطاقة وترشيد المياه، والتي لها عائد مالي مباشر. الممارسات الأقل تطبيقاً هي تلك المتعلقة بالاقتصاد الدائري (تحويل النفايات العضوية، التخلص من البلاستيك)، وسلاسل التوريد المحلية، والمشاركة المجتمعية. توجد فجوة واضحة بين الممارسات الحالية في القطاع الخاص وبين الأهداف الشاملة للاستدامة التي حددتها رؤية 2030، خاصة فيما يتعلق بتعزيز المحتوى المحلي والاقتصاد الدائري.

التوصيات

انطلاقاً من النتائج التي أظهرت تبايناً واضحاً في مستوى تطبيق الممارسات البيئية، ووجود فجوة بين الممارسات المدفوعة بالجدوى الاقتصادية المباشرة وتلك التي تتطلب التزاماً استراتيجياً أوسع يتماشى مع رؤية 2030، توصي الدراسة بضرورة تبني نهج متكامل ومتعدد المستويات لمعالجة هذه الفجوات. على صعيد صناع السياسات والجهات التنظيمية، كوزارة السياحة ووزارة البيئة، يُقترح الانتقال من السياسات العامة إلى تصميم حوافز مالية وفنية موجهة تستهدف بشكل خاص الممارسات ذات التطبيق المنخفض التي كشفت عنها الدراسة، مثل أنظمة معالجة المياه الرمادية ومشاريع تحويل النفايات

العضوية. وبشكل موازٍ، يجب العمل على تطوير سلاسل التوريد المحلية والمستدامة عبر إنشاء منصات وطنية تربط المنتجعات بالموردين المحليين المعتمدين، وتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلبية معايير قطاع الضيافة الفاخر. ويكتمل هذا الدور التنظيمي بتفعيل نظام وطني موثوق للتصنيف الأخضر، يرتكز على مؤشرات أداء قابلة للقياس ويرتبط بامتيازات حقيقية، ليصبح الحصول عليه هدفاً تنافسياً ذا قيمة.

أما على صعيد القطاع الخاص ممثلاً بأصحاب المنتجعات والمستثمرين، فإن التوصية الجوهرية تتمثل في ضرورة تبني نظرة استراتيجية شاملة للاستدامة، تتجاوز اعتبارها مجرد مركز لتخفيض التكاليف، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من هوية العلامة التجارية وميزة تنافسية أساسية في سوق عالمي يتجه بشكل متزايد نحو السياحة المسؤولة. ويتطلب هذا التحول الاستراتيجي الاستثمار في بناء القدرات من خلال تدريب الموظفين على ثقافة الاستدامة، بالإضافة إلى بناء شراكات مجتمعية حقيقية تتجاوز الدعم العشوائي. علاوة على ذلك، يجب على المنتجعات الرائدة أن تسعى للابتكار في ممارساتها، كأن تتبنى مبادرات مثل منتجع خالٍ من البلاستيك أو إنشاء حدائق عضوية متكاملة، واستخدام هذه المبادرات كقصص تسويقية قوية تعزز من سمعتها كقائدة في مجال الاستدامة.

وأخيرًا، تفتح هذه الدراسة آفاقًا بحثية مستقبلية لمعالجة جوانب لم تتمكن من تغطيتها. توصي الدراسة الباحثين المستقبليين بتوسيع نطاق البحث ليشمل فئات فندقية مختلفة لفهم التحديات الخاصة بكل شريحة. كما أن هناك حاجة ماسة لاعتماد المنهج النوعي من خلال دراسات حالة معمقة، لفهم كيفية تطبيق الممارسات والعوامل التنظيمية والثقافية التي تؤثر عليها. والأهم من ذلك، يُقترح إجراء دراسات مستقبلية تربط بين جانب العرض (مستوى الممارسات) وجانب الطلب (رضا النزلاء واستعدادهم لدفع سعر أعلى)، لتقديم صورة متكاملة عن الجدوى المزدوجة، البيئية والاقتصادية، للاستثمار في السياحة المستدامة.

المراجع :

Abdou, A.H., Hassan, T.H., Salem, A.E., Albakhit, A.I., Almakhayitah, M.Y., & Salama, W. (2022). The Nexus between Environmentally Sustainable Practices, Green Satisfaction, and Customer Citizenship Behavior in Eco-Friendly Hotels. *Sustainability*, *14*(19), 12791.

Bohdanowicz, P. (2006). Environmental awareness and initiatives in the Swedish and Polish hotel industries—survey results. *International Journal of Hospitality Management*, *25*(4), 662-682.

Budeanu, A., Miller, G., Moscardo, G., & Ooi, C. S. (2016). Sustainable tourism, progress, challenges and opportunities: an introduction. *Journal of Cleaner Production*, *111*, 285-294.

Budeanu, A., Miller, G., Moscardo, G., & Ooi, C. S. (2016). Sustainable tourism, progress, challenges and opportunities: an introduction. *Journal of Cleaner Production*, *111*, 285-294.

Butler, R. W. (1991). Tourism, environment, and sustainable development. *Environmental Conservation*, *18*(3), 201-209.

Chan, E. S., & Wong, S. C. (2006). Motivations for ISO 14001 in the hotel industry. *Tourism Management*, *27*(3), 481-492.

Han, H., Hsu, L. T. J., & Sheu, C. (2010). Application of the theory of planned behavior to green hotel choice: Testing the effect of environmental friendly activities. *Tourism Management*, *31*(3), 325-334.

Kasim, A. (2009). Managerial attitudes towards environmental management among small and medium hotels in Kuala Lumpur. *Journal of Sustainable Tourism*, *17*(6), 709-725.

Kingdom of Saudi Arabia. (2016). *Vision 2030*. Retrieved from https://www.vision2030.gov.sa/

Koondhar, M. A., Udemba, E. N., Cheng, L., Khan, Z. A., Koondhar, M. A., & Shah, A. A. (2021). Asymmetric causality among CO2 emission, energy consumption, and agricultural value-added in the presence of structural breaks: a case study of Pakistan. *Environmental Science and Pollution Research*, *28*(44), 62657-62673. [Note: This reference discusses structural breaks and economic factors, analogous to the economic shift in KSA].

Manaktola, K., & Jauhari, V. (2007). Exploring consumer attitude and behaviour towards green practices in the lodging industry in India. *International Journal of Contemporary Hospitality Management*, *19*(5), 364–377.

Mensah, I. (2006). Environmental management practices in US hotels. *An International Journal of Tourism and Hospitality Research*, *17*(1), 1-13.

Reddy, B. S., & Jagadish, K. S. (2003). Embodied energy of common and alternative building materials and technologies. *Energy and Buildings*, *35*(2), 129-137.

Salah, M. H. A., Abdou, A. H., Hassan, T. H., et al. (2023). Power of eWOM and Its Antecedents in Driving Customers' Intention to Revisit: An Empirical Investigation on Five-Star Eco-Friendly Hotels in Saudi Arabia. *Sustainability*, *15*(12), 9270.

Saudi Green Initiative. (2021). *Our Ambition*. Retrieved from https://www.saudigreeninitiative.org/our-ambition/

Saudi Press Agency (SPA). (2023, September 27). *Saudi Arabia celebrates World Tourism Day amid major transformation in tourism sector*. Retrieved from https://www.spa.gov.sa/en/N1978008

Teng, C. C., Horng, J. S., & Chen, Y. C. (2013). Exploring the energy-saving and carbon-reduction management of Taiwanese hot-spring hotels. *International Journal of Hospitality Management*, *34*, 284-293.

United Nations Environment Programme (UNEP). (2011). *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication*.

United Nations. (2015). *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*. General Assembly. A/RES/70/1.

UNWTO. (2024). *Sustainable Development of Tourism*. Retrieved from https://www.unwto.org/sustainable-development

Waheed, R. (2022). The Significance of Energy Factors, Green Economic Indicators, Blue Economic Aspects towards Carbon Intensity: A Study of Saudi Vision 2030. *Sustainability*, *14*(11), 6893.

Waheed, R. (2022). The Significance of Energy Factors, Green Economic Indicators, Blue Economic Aspects towards Carbon Intensity: A Study of Saudi Vision 2030. *Sustainability*, *14*(11), 6893.